

اثر مخاطر العولمة على كلف تطوير
المنتجات المحلية
دراسة محاسبية اقتصادية

اعداد : أ.م.د. منال جبار سرور

جامعة بغداد

كلية الادارة والاقتصاد

الخلاصة

تواجه الدول النامية تحديات العولمة التي أصبحت ظاهرة لانفكاك منها وعلينا الاستفادة من ايجابياتها وتجنب سلبياتها، وقد ركز البحث على أبعاد العولمة على الجوانب الاقتصادية والتجارية والكفوية للمنتجات ونوعيتها. وقد ركز البحث على أبعاد العولمة في السيطرة على اقتصاديات الدول النامية بإغراق أسواقها بسلع عالية الجودة وأسعارها منافسة مما يترتب عليه عزوف المستهلك عن السلع الوطنية (المحلية) وبالتالي غلق المصانع المحلية. كما استند البحث على بيان أهمية الحصول على شهادة الايزو وتطوير نوعية المنتجات وإدخال التقنية العالية بالتصنيع للتصدي للمنتجات الأجنبية عالية الجودة، فالأيزو هي جواز سفر للمنتجات والسلع الوطنية إلى أسواق التجارة الدولية، ودورها في خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية وزيادة الأرباح وتحسين اقتصاديات البلد بمنافسة السلع الأجنبية والمحلية.

ABSTRACT:

The under developed countries are facing the **globalization** which become phenomena that no country can ignore it so, we have to get use of their advantages and get rid of their disadvantages. The research concentrates on the globalization effects on the economical, **commercial&costing** sides of the products and their quality. The research shows the globalization effects on controlling the under developed countries economics by filling their markets with high quality and low prices products and that will cause the consumers to ignore the local products and that will cause the local factories to shut down.

The research also shows the importance of getting the (ISO) and the development of products quality and using the **(hi-technology)** in manufacturing products to stand up against the foreign high quality products. So, (ISO) is a (passport) for the products and local goods to international markets, and its affect on cost reduction, increasing profitability and productivity and finally the improvement of the country economics by competing the foreign and local products.

المقدمة

أصبحت العولمة ظاهرة واقعية لانفكاك منها وعلينا أن نتعامل مع تداعياتها في كل مجالاتها وأطرها ويجب الاستفادة من ايجابياتها وتجنب سلبياتها وهناك عدة تداعيات للعولمة في كل المجالات ولكن سيتم التركيز في هذا البحث على الجوانب الاقتصادية والتجارية والكفوية للمنتجات ونوعيتها.

لقد اختلفت قدرة الدول النامية على مواجهة العولمة، لعدم مقدرة هذه الدول على مواكبة التطورات السريعة في عمليات إنتاج السلع في الدول المتطورة والصمود أمام المنتجات الأجنبية المنافسة ومما تتمتع به من جودة عالية وأسعار منافسة ودخولها بسهولة إلى الأسواق المحلية بموجب حرية التجارة وفتح الأسواق العالمية أمام السلع بموجب اتفاقية ألغات ومنافستها للسلع المحلية دون قيود كمركية أو إدارية.

فنظام الجودة مرتبط باتفاقية ألغات وهي ليست خيار وإنما هي ضرورة لإنجاح أي نظام اقتصادي بادراك حقيقتين:

(أولاً) الجودة الأعلى لا تكلف أكثر.

(ثانياً) الجودة الأعلى لا تؤدي إلى خفض الإنتاجية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أبعاد العولمة وأثارها على المنتجات المحلية والصناعات الوطنية من خلال اجتياح أسواق الدول النامية بالسلع عالية الجودة وأسعارها المنافسة بموجب اتفاقية منظمة التجارة الدولية.

كما يهدف البحث لبيان أهمية تطوير نوعية المنتجات المحلية وحصولها على شهادة الايزو 9000 ودورها في خفض التكاليف وزيادة الأرباح وزيادة الإنتاجية ومنافسة السلع الأجنبية وتطوير اقتصاد البلد.

فرضية البحث:

للعولمة تأثير على اقتصاديات الدول النامية، فالمنظمات الاقتصادية والتجارة الحرة والسلع الأجنبية المنافسة تؤثر على المنتجات المحلية ورواجها بالأسواق وتهدد بعدم بقاءها، لذا فنظام الجودة ونوعية المنتجات ضروري لنجاح أي نظام اقتصادي لارتباطه باتفاقية ألغات ولما له من تأثير على جودة المنتجات وأسعارها ومنافستها للسلع البديلة وانخفاض كلفها.

المبحث الأول- العولمة وتداعياتها

أولاً: تعريف العولمة

هي ترابط المصالح الاقتصادية للدول اعتمادا على بعضها البعض، من أجل توسيع وتنويع تبادل البضائع والخدمات وتنشيط الحركة الدولية لرؤوس الأموال وكذلك لتسريع انتشار التقنيات الحديثة فيما بينها، وتفتح آفاق جديدة أمام المصالح الاقتصادية للدول وتدفع بها لمواجهة الكثير من التحديات. (اورليش، 1999، 18-19)

فالاققتصاد العابر للسيادة الوطنية خلف هوة واسعة بالعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تحرير التبادل التجاري وممارسة الجذب الانتقائي في توجيه الاستثمارات الأجنبية واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعظيم الفائض الاقتصادي بالقيمة والسرعة العاليتين لضمان تدفقه إلى مراكزها في العالم المتقدم، فالقدرة على استقطاب الربح والفائض الاقتصادي من خلال آليات القوى الرأسمالية المركزية أدى لتهميش البلدان النامية ضمن الفرص المتنامية لقوى اللعبة الاقتصادية السياسية على خارطة العولمة. (شاهد، 2000، 78).

فالعولمة تسند هذا الدور للشركات متعددة الجنسية، وان الدول السبع الكبرى (G7)، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا، تضم المقرات القانونية لنحو (426) شركة من أصل (500) شركة متعددة الجنسية، وفي مجال الاتصالات فان (19) شركة متعددة الجنسية من أصل 22 شركة تواجد مقراتها في مجموعة الدول السبع بالإضافة إلى (6) شركات منتجة للحاسوب وبرمجياتها في الولايات المتحدة وثلاثة باليابان. (وليد، 2000، 107).

أن التنقل في مجال التقنيات والاتصالات هي في اتجاه واحد من الغرب إلى الشرق دون أن يوازيه تنقل من الشرق إلى الغرب وذلك لعدم التكافؤ ضد التأثيرات القادمة إليه من الشرق، ففي الاقتصاد تدعو العولمة للانفتاح إلى كل الأسواق وترسيخ حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى كافة الدول، أدى لظهور الشركات المتعددة الجنسية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة، وظهور المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية التي حلت محل اتفاقية ألغات إلى تحجيم الاستثمارات في الدول النامية وتوطينها في الدول الرأسمالية تجنباً للمخاطر المزعومة للاستثمار في الدول النامية.

أما العولمة التجارية فيقصد بها عولمة النشاط المالي والتسويقي والإنتاجي والتكنولوجي والمعلوماتي وإيجاد إدارة لهذه الأنشطة قادرة على التعامل مع

شرائح الموظفين والعاملين والمسوقين بجنسياتهم المختلفة وثقافتهم وحضاراتهم المتباينة بكفاءة عالية ومعرفة تامة باللغات والثقافات والحضارات. فارتبطت العولمة التجارية بالاقتصاد وقوى المال الممركزة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، وارتبطت بالشركات المتعددة الجنسية التي بواسطتها تم تدويل أو عولمة رؤوس الأموال والإنتاج والتسويق ومجمل العمليات المالية والتجارية. وتتمثل مظاهر العولمة التجارية بما يلي: (أبو صقر، 2000: 145).

- 1- تسارع حركة التجارة وانتقال السلع ورؤوس الأموال وتدفق المعلومات بين الدول نتيجة التقدم الثقافي والمعلوماتي المذهل .
- 2 - اتساع حركة التحرير التجاري على المستوى العالمي وتذويب الحدود السياسية بين الدول وإزالة جميع القيود الكمركية والإدارية.
- 3 - إحلال الشركات العملاقة المتعددة الجنسية محل المؤسسات الوطنية وتمتعها بنفوذ وقوة كبيرة تفوق مقدرة كثير من الدول والحكومات.
- 4 - تقليص مساحة القطاع العام ونظم الرقابة الحكومية مقابل زيادة دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

ثانياً: آثار العولمة:

للعولمة آثار ايجابية واثار سلبية بيد اثارها السلبية على الدول النامية تفوق اثارها الايجابية.

أ- الآثار الايجابية للعولمة (التويجري، 1997، 191).

- 1- إلغاء المسافات بين الدول وتوحيد المقاييس والمواصفات للمنتجات وتحسين جودتها وتحرير التجارة من القيود الكمركية والإدارية وتزكية التنافس .
- 2- فتح المجال أمام الأفراد لاختيار ما يلائمهم من النفقات وإتاحة الفرص لذوي المهارات والقدرة على العمل للاستفادة من مهاراته وخبرته.
- ب- الآثار السلبية للعولمة:- (عبد الرحيم، 2004، 192)
- 1- زيادة حجم واردات الدول النامية مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج المحلي، فيؤدي ذلك إلى العجز في موازين مدفوعات تلك الدول وتفاقم مديونيتها الخارجية.
- 2- زيادة البطالة نتيجة لإغلاق المصانع وتسريح العاملين في الإنتاج الصناعي المحلي، أو نتيجة لإحلال الوسائل التكنولوجية أحدثه محل أعماله.
- 3- زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والكمالية والتموينية على وجه الخصوص والتي كانت تعتبر غير ضرورية في بعض الدول وذلك كنتيجة للزخم الإعلامي والدعاية ألمكثفه لهذه السلع.
- 4- انخفاض أسعار العملات الوطنية في مقابل العملات الأجنبية هي نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد ونتيجة لهيمنة بعض العملات الرئيسية على أسواق العملات.

- 5- تقليص دور الدولة في السياسة والإعلام نتيجة لخصخصة وسائل الإعلام والترويج لقيم وتقاليد مستورده.
- 6- توسيع أهوره بين طبقات المجتمع نتيجة لاقتصار استخدام الوسائل المستخدمة على طبقة القادرين على دفع تكلفتها المالية.
- 7- التعاون في توزيع الدخل بين الدول نتيجة لانتقال رؤوس الأموال والعمالة للدول الأكثر ريعاً.
- 8- هدم الهوية الثقافية للامة وطمس المعالم الدينية والحضارية نتيجة لتسخير الإعلام في إشاعة أنماط سلوكيه ومفاهيم دخيلة باسم التقدم والرقى.
- 9- الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية وجعلها تابعه لها من خلال اعتماد الدول النامية على تصدير المواد الخام واستيراد السلع التامة الصنع ومن خلال المقاطعة أو الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الدول المتقدمة، أو من خلال أتباع سياسة إغراق أسواق الدول النامية بسلع عالية ألبوده وبأسعار منافسه من خلال المنح والقروض السلعية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية.

ثالثاً: مواجهة تداعيات العولمة التجارية:-

- أصبحت العولمة ظاهره واقعيه لا انفكك منها، وعلينا أن نتعامل مع تداعياتها في كل مجالاتها واطرها والاستفادة من ايجابياتها وتجنب سلبياتها ، وهناك عدة أنواع من التداعيات وفي كل مجالات العولمة كالسياسة والثقافة والعقائد الدينية، فهي تحتاج للمواجهة، إلا إننا سنقتصر هنا على مواجهة تداعيات العولمة في الدول النامية ومواكبة التطورات المتسارعه في عمليات إنتاج السلع في الدول المتطورة والصمود أمام المنافسة الشرسة في الأسواق، وهذا يعتمد على ثلاثة عناصر هي :- (عبد الوهاب ، 2002 ، 157)
- أ - استقرار الوضع الاقتصادي والمالي في الدول النامية بما يمكن المؤسسات الانتاجيه من التخطيط السليم لمواجهة الصدمات الخارجية التي تفرضها المنافسة الشرسة بعد إزالة القيود الاداريه والكمركيه .
- ب - زيادة جرة التقنية التي تستغل في إنتاجية السلع وتحديد جودتها ومستوى أسعارها.
- ج - وجود نظام مصرفي سليم قادر على استقطاب المدخرات ألقوميه وجذب تدفقات رأس المال الأجنبي وتحريكهما لمجالات الإنتاج.
- كما أن على الدول النامية أن تعد نفسها بخطة تغطي كل المناحي تحصن بها نفسها من سلبيات العولمة وتتكون مدخلاتها مما يلي:
- أ- تحقيق النمو الاقتصادي المستقل والبعيد عن النموذج الاستهلاكي الغربي والتحرر من الارتهان والتبعية السياسية، والاعتماد على سياسات وإجراءات اقتصادية قادرة على تفعيل القطاعات الإنتاجية والحكومية في مواجهة المنافسة القادمة من الخارج.

- ب- الارتقاء بالجهود العلمية والبحثية وبناء القدرات التنافسية للاقتصاد ونقل التقنيات الحديثة وتوظيفها في العمليات الإنتاجية وتقديم الخدمات.
- ج- التصدي للمخاطر الاجتماعية والعادات الضارة عن طريق تبني خطة اجتماعية لمحاربة الفقر والمرض والشبهات والحض على المكارم.
- د- توعية الأمة أفراداً ومؤسسات بمخططات وبرامج واليات العولمة وما يمكن أن ينتج عنها من آثار ووضع التصورات والآليات لمواجهة أخطارها وأثارها السلبية.
- هـ- التأكيد على ما صرحت به العولمة من تبنيها للحرية وحقوق الإنسان ويتم التسامح والإخوة الإنسانية بالرغم من شكنا بان هذه الدعوة ليست بريئة ولا صادقة.

المبحث الثاني كلف النوعية وأهمية تحسين نوعية المنتجات

أولاً: تعريف النوعية

- عرفت النوعية من وجهة نظر المستهلك بأنها الملائمة للاستخدام وهذا يعني إن نوعية المنتج أو الخدمة يجب أن تحقق متطلبات المستهلك وتوقعاته، وتشمل هذه التوقعات: الأداء، السمات، المعولية، المتانة، توفر خدمات الصيانة، الجمالية. (Evan، 1996، 43)
- فالنوعية تعني المطابقة، حيث ترتبط بوضع التصاميم بمدى إمكانية تنفيذ هذه التصاميم وفق المواصفات المقررة ومدى قابلية نظام الرقابة النوعية في اكتشاف الانحرافات ومعرفة مدى الالتزام بالمواصفات .
- فالنوعية مهمة للشركة وللبلد الذي تعمل فيه فنوعية المنتجات والأسعار وعمليات الفحص تحدد الطلب على المنتجات، فالنوعية تؤثر على الشركة من خلال: (Render، 1987، 697)
- أ- شهرة الشركة: تستمد من مستوى نوعية المنتج.
- ب- التكاليف وحصة السوق: تحسن النوعية يقود إلى زيادة حصة السوق وتوفير بالتكاليف وزيادة الأرباح وتحسين المتانة والمطابقة للمواصفات يقلل من الوحدات المعيبة ويقلل التكاليف.
- ج- المسؤولية القانونية للمنتج: الشركات تقوم بتصميم وإنتاج منتجات معينة تكون مسؤولة قانوناً عن أي أذى يحصل نتيجة استخدام المنتج .
- د- التطبيقات الدولية: لتكون الشركة في وضع تنافسي دولي عليها الاهتمام بخصائص المنتج لأنها تؤثر سلباً على سمعتها دولياً.
- من أعلاه فالنوعية لاتعني المطابقة للمواصفات المطلوبة فحسب ولكن مفهومها المعاصر لا يقتصر على مجرد إنتاج منتج خالي من العيوب، ولكن الأهم

من ذلك وفأوه بطلبات واحتياجات العملاء وتوصيلها خالية من العيوب وتقديم الخدمات اللازمة لكي يقوم المنتج بأداء وظيفته على الوجه الأكمل.

ثانياً: بعض الأفكار والمعتقدات الخاطئة المتعلقة بالتنوع:

هناك معوقات لتحسين النوعية للمنتجات والسلع في صناعات الدول النامية، وذلك لجهل الصناعيين بالفائدة الاقتصادية لتطوير النوعية وذلك لبعض المعتقدات الخاطئة وهي:

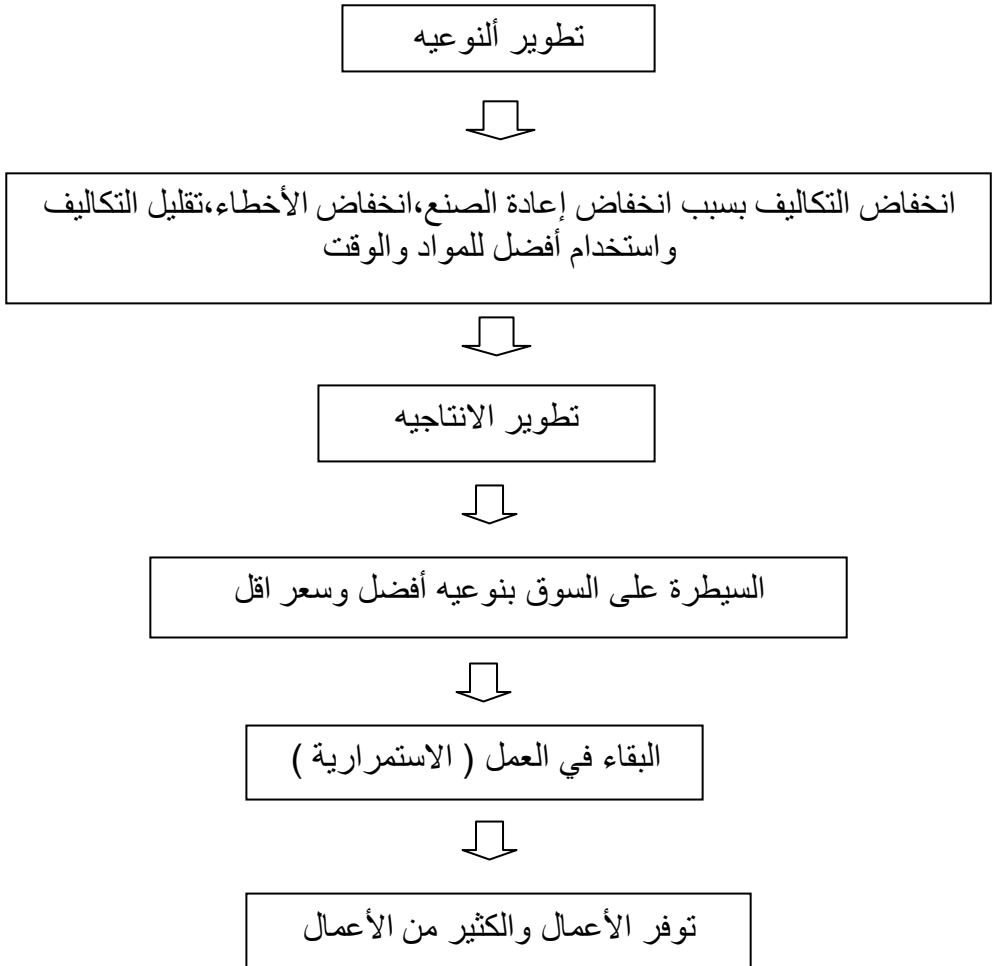
- أ- التكلفة المرتفعة للجودة العالية: إن الاعتقاد الخاطيء وهو الأكثر انتشاراً بالنسبة للجودة لكن زيادة الإنفاق على الأبحاث والتطويرات يؤدي إلى ارتفاع جودة المنتج وان تحسين ومراقبة عمليات الإنتاج يمكن أن يؤدي إلى خفض ملموس لتكلفة المنتج الإجمالية وهذا ما يلاحظ في الشركات اليابانية وما شهدته العالم في العشرين سنة الماضية تحسن كبير ومستمر في مستوى النوعية.
- ب- التركيز على الجودة يؤدي إلى إنتاجية منخفضة: هذا المفهوم خاطئ ومنتشر بين مدراء الإنتاج على إن تحقيق الجودة يكون فقط على حساب الكمية حيث ترفض نسبة كبيرة من المنتجات لكن الحقيقة إن تحسين النوعية يؤدي إلى إنتاجية أعلى بسبب تكامل الجهود و لرفع مستوى الجودة والمحافظة على كمية الإنتاج.

ثالثاً: دور النوعية في خفض التكاليف:

إن مصطلح النوعية أصبح مترادف مع اسم ادوارد ديمنك الذي دعي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية لمساعدة اليابانيين في جهودهم لتحسين النوعية وقد أقيمت جائزة دولية سميت باسمه (جائزة ديمنك) تمنح للشركات التي تحقق أعلى المستويات النوعية، وفلسفة ديمنك لم تقتصر على النوعية فقط بل ركزت على الإدارة وممارستها التي تؤدي إلى تحقيق نوعية أعلى.

لهذا قدم ديمنك بعض الأفكار المهمة لإدارة العمليات الصناعية وركز على مطابقة المنتج للمواصفات من خلال تقليل التباين حيث يقترح دورة مستمرة منذ تصميم المنتج وتصنيعه واختباره وبيعه وبعد مسح ودراسة السوق تم إعادة التصميم وهكذا. وقد نادى ديمنك بان النوعية الأعلى تؤدي إلى إنتاجية أعلى والتي تؤدي بدورها إلى قوة تنافسية طويلة الأجل وتلخص بسلسلة الاستجابة أو رد الفعل وهذه السلسلة تتلخص بان تحسين النوعية يؤدي إلى كلفة اقل بسبب تقليل إعادة الصنع وتقليل الأخطاء وتأخير اقل بوقت الإنتاج والاستخدام الأفضل للزمن والمواد الأولية وانخفاض الكلف (كلف النوعية) بحد ذاتها يؤدي إلى تحسين النوعية، ومن خلال النوعية الأفضل والأسعار الأقل تستطيع المنشآت تحقيق حصة سوقية وبالتالي البقاء بالعمل وتقديم أعمال أكثر وأكثر.

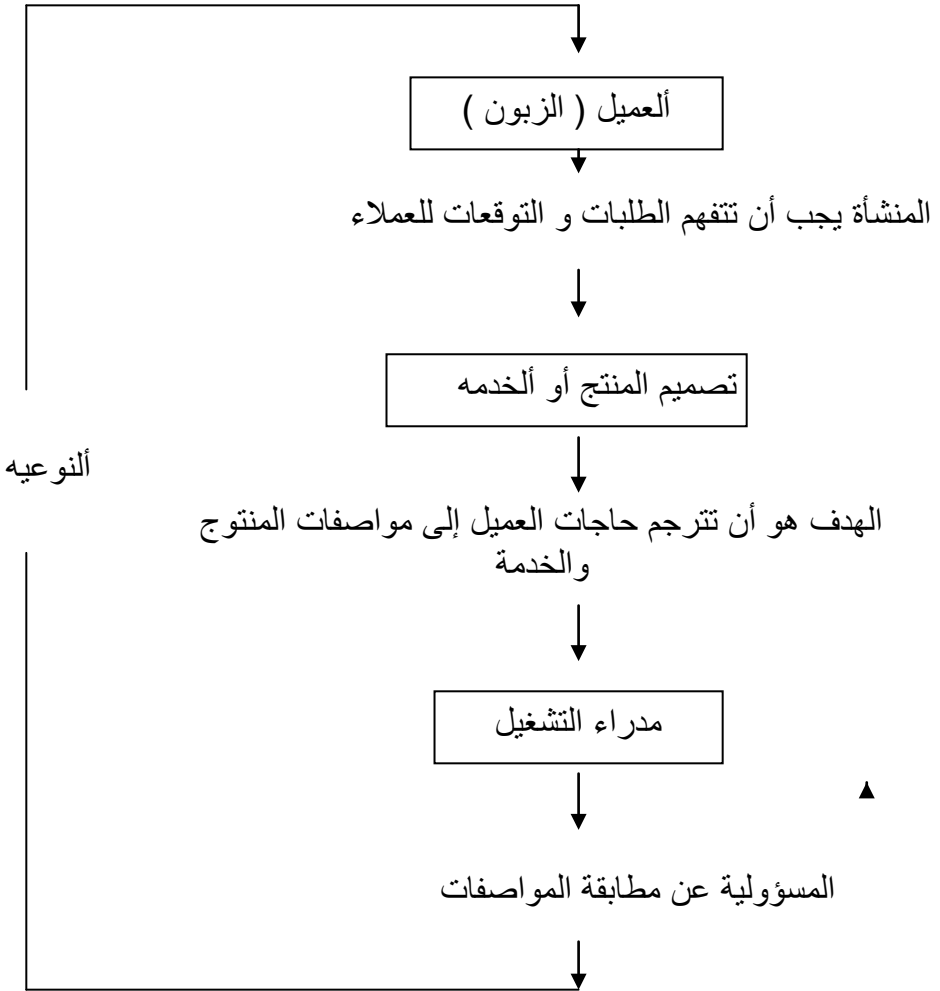
شكل رقم (1)
سلسلة الاستجابة (رد الفعل) لديمنك



Source : (Evans , 1996 : 48)

- رابعاً: الشركات التي حققت نتائج ممتازة ببرنامج إدارة النوعية الشاملة:-
- حققت شركة (yokogawa_Hewleth_packard_yhp) نتائج ممتازة من خلال برنامج ادارة النوعية الشاملة يمتد لمدة (5)سنوات، وحصلت هذه الشركة على جائزة ديمنك تقديراً لبرنامجها المتعلق بالنوعية.
- وشملت التحسينات التي قامت بها الشركة الأمور التالية.(Evan,1996,53)
- 1 - انخفض حجم الأجزاء التجميعية المعيبة من نسبة 0.4 إلى 0.04
 - 2 - تخفيض الوقت المطلوب لتصنيع المنتج من شهرين إلى أسبوعين.
 - 3- أ انخفاض عيوب تذبذب الإنتاج من نسبة 0.4 إلى نسبة 0.003
 - 4- انخفاض كلف الضمان من 6.5% لكل ألف دولار من قيمة المنتجات ليصل إلى 1%.
 - 5- انخفاض الوقت المخصص لدورة البحث والتطوير من (5)سنوات إلى 1.5 سنة
 - 6- انخفاض وقت إعادة التصميم سبعة أضعاف وازدادت الإنتاجية بنسبة 91%، الربح 177% حصة الشركة بالسوق ارتفعت إلى 214% انخفضت كلف التصنيع بنسبة 42% معدل المعيب انخفض 60%، المخزون انخفض 64%، وبالتالي فشركة (yhp) هي مثال ممتاز لتطبيق ادارة النوعية الشاملة (TQM) لتحقيق الأهداف الأساسية للشركة وهي الربح والنمو. وتم إنشاء جائزة مالكولم بالدريج عام 1987 لتشجيع الشركات الأمريكية لزيادة الإنتاجية وتحسين النوعية.
- فأصبح للنوعية دورة موجهة نحو العميل كما في الشكل رقم (2).

شكل رقم (2)
دورة النوعية الموجهة نحو العميل



Source : (Evans , 1996 : 46)

خامسا: المواصفة القياسية ايزو 9000 :

إن كلمة ايزو (Iso) جاءت من كلمة international standardization organization وهي المنظمة الدولية للقياس هدفها رفع المستويات القياسية ووضع المعايير والأسس والاختبارات والشهادات المتعلقة بها من اجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على المستوى العالمي وتضم ممثلي دول العالم.

إن الشركة التي تحصل على شهادة الايزو 9000 ودخولها في سجل الشركات التي حصلت على أي من شهادات الايزو لا ينبغي بها التوقف بل يجب أن تعمل على التحسين المستمر للنوعية والحفاظ على المستوى الذي وصلت إليه، ومادامت الشركة تخضع لمراجعة نصف سنوية فقد يتم بعدها شطبها من السجل في حالة انخفاض مستواها عن المستوى المؤهل لمنح الشهادة (Russell :1995,31 and Taylor) أما فوائد الحصول على الشهادة:

- أ- زيادة القدرة التنافسية للشركة وتحسين صورتها لدى العملاء.
- ب- تطوير مجموعة متكاملة من الوثائق التي تسجل الإجراءات والعمليات وطرق العمل، وتمكن من تحقيق المواصفات المطلوبة بأقل كلفة.
- ج- رفع مستوى الأداء وتحسين ثقافة الشركة إلى الأفضل والأسرع والأكفأ.
- د- بناء علاقات قوية مع العملاء.
- هـ- تعليم المسؤولين بالشركة أساليب المراجعة والتقييم الذاتي.
- و- تحفيز العاملين ورفع روحهم المعنوية والثقة بالنفس عند وجود شهادة تؤكد أن الشركة لديها نظاما للنوعية يرتقي إلى المستويات القياسية العالمية.
- ز- تحسين عمليات الاتصال الداخلية والخارجية.
- ح- تحقيق زيادة مباشرة في أرباح الشركة نتيجة تقليل نسبة التلف والمعيب في الإنتاج وزيادة المبيعات.

فيمكن القول بان هناك تجمعات اقتصادية مثل المجموعة الأوروبية واتفاقية تحرير التجارة بين دول أمريكا الشمالية تعطي الأولوية لمنتجات الدول الأعضاء، كما إن تلك الدول تفرض اشتراطاتها الخاصة للنوعية.

كما إن هناك أخطار وتكاليف تحيط بالحصول على شهادة الايزو وان هناك اختلافات حول تفسير بعض بنودها. فشهادة الايزو هي شهادة حسن سير وسلوك أي أنها تساعد على مرور المنتجات وتعتبر أداة تسويقية فعالة وتختلف الضغوط التنافسية ومتطلبات العبور إلى الأسواق العالمية من صناعة لأخرى ومن منتج لآخر ومن دولة لأخرى.

المبحث الثالث اثر العولمة على تطوير المنتجات المحلية

أولاً: المنظمات الاقتصادية_منظمة التجارة العالمية:

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مؤسسات دولية مهمة أصبحت من اذرع العولمة وهي :صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة التجارة العالمية. وسيتم التركيز هنا على منظمة التجارة العالمية حيث بدأت في ممارسة أعمالها عام 1995 ومقرها في جنيف وتهدف إلى تنظيم التجارة العالمية والمنافسة على أساس الجودة الشاملة والارتقاء بالمواصفات القياسية للسلع والخدمات ورفع مستوى المعيشة والدخل وزيادة معدلات الاستخدام وتحقيق التنمية المستدامة باستخدام الموارد العالمية بكفاءة والعمل على حماية البيئة. أما عن علاقتها بالمحاسبة فان مبادئ هذه المنظمة هو مبدأ الشفافية والمقصود به توفير المعلومات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والأنظمة والقوانين الاقتصادية، ويهم المهنة المحاسبية اتفاقية الخدمات المالية والمهنية كتدقيق الحسابات والانضمام إليها، وهو أن يتم فتح الأسواق أمام السلع والخدمات والتوسع في أسواق المال العالمية وتوفير بيانات مالية موحدة حيث ألزمت الدول المنظمة إليها بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية. وتشمل وظائف منظمة التجارة العلمية الآتي: (خرا بشة، 1997، 17).

1- العمل على تنفيذ اتفاقية ألغات وأهمها الاتفاق العام على التعريفات الكمر كية، الاتفاق حول البضائع والخدمات، الاتفاق حول الملكية الفكرية والصناعية، الاتفاق حول الزراعة، الاتفاق حول الإجراءات الصحية.

2- التنسيق مع المؤسسات المالية ومنظمات دولية منصوص عليها في اتفاقية مراكش والتنسيق فيما بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة الدولية للعمل حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي.

3- الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية

4- فحص السياسات التجارية والمراقبة بواسطة أجهزة الرقابة ومن خلال عملية التشاور مع الدول المعنية لاستخلاص نتائج الفحص .

ثانياً: أهمية تطوير المنتجات والحصول على شهادة الايزو:

هناك فرق بين ادارة الجودة الشاملة (TQM) وبين الايزو 9000 فالايزو عبارة عن نظام لضمان وتوكيد الجودة الشاملة التي تقوم على التحسين المستمر. بينما ادارة الجودة الشاملة تعتبر أرقى أنواع نظم الجودة المطبقة في العالم.

وقد أصبحت شهادة الايزو 9000 مطلبا تجاريا وشرطا أساسيا للمناقشة في القرن الحادي والعشرين في ظل اتفاقية التجارة الدولية (WTO) فشهادة الايزو تعتبر بمثابة جواز سفر للبضائع المحلية المعدة للتصدير ومقياس للمنافسة في دخول المناقصات لتنفيذ المشاريع داخل البلاد وخارجها . **ويقول د.جوران: (أنت لست مجبرا على تطبيق الايزو 9000، لكن بقاتك غير مضمون).** لذلك يجب أن يعطى الأولوية بالاهتمام والتطبيق، وبالتالي هو الطريق إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة (TQM) ويزيد عدد الدول لغاية عام 1998 على 82 دولة حصلت على شهادة الايزو، ويفوق عدد الشركات التي حصلت على شهادة الايزو 9000 على 45000 شركة وهناك (15000) شركة تقدمت بطلب للحصول عليها. (قدار، 243، 1998). فعدد الشركات العربية التي حصلت عليها (82) شركة فقط موزعة كالآتي:

- الإمارات العربية المتحدة (35)
- المملكة العربية السعودية (30)
- جمهورية مصر العربية (9)
- المملكة المغربية (2)
- سلطنة عمان (2)
- تونس (2)
- الأردن (1)
- البحرين (1)

ثالثا: أهمية الموضوع وجسامته وحتمية المواجهة: (قدار، 1998، 266_285)

أ- مع صدور اتفاقية تحرير التجارة الدولية التي عرفت سابقا باتفاقية ألغات التي وقعت عام 1947 وانتهت مفاوضاتها في جنيف مسفرة عن ولادة منظمة التجارة الدولية (WTO) وخلاصتها:

- 1- إلغاء الدعم على الصادرات.
- 2- إلغاء الحماية للصناعات الوطنية.
- 3- فتح الأسواق على دول العالم الموقعة على الاتفاقية .
- 4- الاتفاق على تعريف كمركية بنسب متقاربة بين الدول.
- 5- حرية التجارة بلا قيود.

ب- وقد دخل هذه الاتفاقية قرابة 120 دولة تشكل 97% من الاقتصاد العالمي وسوف تعم هذه الاتفاقية العالم اجمع عام 2007.

ج- بالطبع ستكون المبادلات بين الدول للخدمات والسلع بصورة خاصة خاضعة لمواصفات موحدة بينها تحدد مواصفات كل سلعة برقم معين وحرصا على جودة المنتج.

د- تداعت دول أوروبا واتفقت بموجب الاتفاقية الدولية رقم ET|76 وأنشأت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي للمعايير وأعطتها اسم مسلسل ISO9000 بهدف ترقية التبادل العالمي للسلع والخدمات من خلال التوحيد القياسي لسلسلة معايير الايزو بغرض تنفيذ ادارة نظم تأكيد الجودة التي تعمل بها المنظمات ، ولقد تمت صياغتها بشكل يلائم مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية.

هـ- إن أكثر معوقات تحسين جودة المنتجات والسلع في صناعات الدول النامية هي جهل الصناعيين بالفائدة الاقتصادية لتطوير الجودة ولا يوجد خيار أمام الشركات ،لذا يجب الإسراع باتخاذ الإجراءات لتحقيق متطلبات نظام الجودة ايزو 9000.

و- معظم صناعينا يجهلون معنى الايزو 9000 ويجهلون أهمية الحصول عليها إذ تبدو منتجاتنا غير قابلة للتسويق إلا في السوق المحلية وبصعوبة ولكن مثل هذه المنتجات لن تستطيع الروج في السوق المحلية مستقبلا بسبب المنافسة العالمية بعد عام 2007 مالم تستدرك مافات وتطور مواصفاتها بنظام إداري وفني متكامل.

ز- الايزو 9000 هو بالحقيقة تحد عالمي للدول المتطورة صناعيا للسيطرة والهيمنة الاقتصادية على دول العالم الثالث وليس لنا الخيار بالدول العربية فأما تطور مصانعنا للحصول على شهادة الايزو أو تموت هذه المصانع مع الزمن. إذن فالايزو عمل وطني وهو قضية العصر والمستقبل القادم للشعوب وخاصة في المجال الاقتصادي والتجاري فهي جواز سفر للمنتجات والسلع الوطنية إلى أسواق التجارة الدولية وكل سلعة لم تحمل هذه الشهادة سيحظر عليها دخول تلك الأسواق.

ح- إن الحصول على شهادة الايزو 9000 تقضي إلى الاعتراف العالمي بالجودة الموثوقة من السلع الحائزة على إحدى تلك الشهادات. وانه لمجرد حصول الشركة على شهادة الايزو فإنها تجد نفسها أمام ورطة حقيقية هي ورطة التقيد التام بالجودة.

فتلك الشهادة هي بداية التطوير الحقيقي والتحسين المستمر الذي لا يقبل التراجع لان التراجع يؤدي إلى سحب الشهادة وبالتالي إلى انعدام الثقة عالميا بتلك الشركة التي تورطت بالحصول على الشهادة.

فنظام الجودة مرتبط باتفاقية ألغات وهي ليست خيار وإنما هي ضرورة لإنجاح أي نظام اقتصادي ويجب إدراك حقيقتين: (أولاً) الجودة الأعلى لا تكلف أكثر. (ثانياً) الجودة الأعلى لا تؤدي إلى خفض الإنتاجية. إن السلعة الجيدة لا تحتاج لمن يروج لها وإنما سيقوم المستهلك بالبحث عنها وهي التي تخلف السمعة الطيبة لمنتجاتها.

ط- إن كل مؤسسة تحصل على أحد مسلسلات الايزو 9001-9002-9003-9004، تحوز على ثقة العملاء في الداخل والعالم اجمع وتكون بمثابة شهادة دولية للمنشأة بأنها تقوم على أسس علمية وقادرة على الإنتاج الجيد. ومن أهداف الايزو تحسين نظام الجودة وتدعيم السمعة الطيبة للمنشأة لاكتساب عملاء جدد والحصول على خبرة تنافسية بأقل التكاليف.

من كل ماسبق يتضح أهمية موضوع تطوير نوعية المنتجات المحلية والالتزام بالمواصفات القياسية والابتعاد عن الهدر والضياع وتحسين تكنولوجيا التصنيع لتقليل التكاليف وتحسين الأرباح لمواجهة المنتجات الأجنبية القادمة والمكتسحة أسواق الدول النامية بموجب الاتفاقيات الاقتصادية ولما تتمتع به هذه المنتجات الأجنبية من جودة عالية وقلة بالأسعار تنافس بها المنتجات الوطنية وبالتالي سيعزف المشتري عن السلع الوطنية وستموت المصانع المحلية وذلك من آثار العولمة التجارية التي تسيطر على اقتصاديات الدول النامية بشركاتها العالمية المتعددة الجنسية وبتحرير التجارة الدولية والاتفاقيات الاقتصادية لمنظمة التجارة الدولية التي تفتح الأسواق على دول العالم وتلغي الحماية للصناعة الوطنية وتعطي حرية للتجارة بلا قيود وتلغي التعريفات الكمركية أو تخفضها، كل ذلك سيجعل الدول النامية وخصوصاً العربية بمواجهة صعبة وليس لها الخيار إلا مواجهة هذا التحدي وتحسين مستوى ونوعية منتجاتها الوطنية. فالدول النامية مواجهة بتحد كبير كنتيجة لإزالة الحواجز الجغرافية لإتاحة حرية الحركة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال دون قيود إدارية أو كمركية إلا بالقدر الذي يسمح به اتفاقية ألغات او منظمة التجارة العالمية، وان قدرتها على الصمود أمام المنافسة الشرسة في الأسواق يعتمد على جرة التقنية الحديثة التي تدخلها في إنتاج السلع والخدمات لتحديد بها مستوى جودتها وموقعها التنافسي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

- أ- تدعو العولمة إلى الانفتاح إلى كل الأسواق وترسيخ حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى كافة الدول، مما أدى لظهور الشركات متعددة الجنسية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة ومنظمة التجارة الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مما أدى إلى تحجيم الاستثمارات بالدول النامية وتوطينها في الدول الرأسمالية.
- ب- زيادة الواردات للدول النامية وبالتالي أدى إلى ضعف حجم الإنتاج المحلي وعجز في موازين المدفوعات وتفاقم المديونية الخارجية للدول النامية.
- ج- انخفاض أسعار العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد ونتيجة لهيمنة بعض العملات الرئيسية على أسواق العملات.
- د- الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية وذلك لاعتماد الدول النامية على تصدير المواد الخام واستيراد السلع التامة الصنع، ومن خلال الحصار الاقتصادي أو المقاطعة التي تفرضها الدول المتقدمة أو أتباع سياسة إغلاق السوق المحلية للدول النامية بإغراقها بسلع عالية الجودة وأسعار منافسة ومن خلال المنح والقروض السلعية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية.
- هـ- التقنية العالية التي تمتلكها الدول المتقدمة في تصنيع السلع جعل منتجاتها تحصل على شهادة الايزو بالنوعية والجودة العالمية لمنتجاتها مع كلفة قليلة مقارنة بالسلع المحلية.
- و- جهل الصناعيين بالدول النامية بالفائدة الاقتصادية لتطوير الجودة، وكذلك جهلهم بمعنى شهادة الايزو 9000 وأهمية الحصول عليها جعل المنتجات الوطنية لا تسوق إلا في الأسواق المحلية، ولكن المعضلة إن هذه المنتجات المحلية سوف لن تلاقي رواج حتى بالأسواق المحلية بالمستقبل القريب، ما لم تستدرك مافات وتطور مواصفاتها بنظام إداري وفني متكامل.

التوصيات:

أ- إن الدول النامية مواجهة بتحد كبير كنتيجة لإزالة الحواجز الجغرافية لإتاحة حرية الحركة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال دون قيود إدارية أو كمركية إلا بالقدر الذي تسمح به اتفاقية ألغات أو منظمة التجارة العالمية وان قدرتها على الصمود أمام المنافسة الشرسة في الأسواق يعتمد على جرعة التقنية الحديثة التي تدخلها في إنتاج السلع والخدمات لتحديد بها مستوى جودتها.

ب- التأكيد على النقاط التي حددتها الباحثة بمواجهة تداعيات العولمة وتحقيق وضع اقتصادي ومالي مستقر للدول النامية والالتزام بالتخطيط السليم للشركات الانتاجية ومحاولة تجنب حالات الهدر والتبذير والضياع وتطبيق تقنية عالية تحسن من مستوى نوعية المنتجات المحلية .

ج- اعتماد كافة الشركات الانتاجية أهداف رئيسية لتطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة أو السعي على الأقل بالحصول على شهادة الايزو 9000 لمنتجاتها لتنافس المنتجات الأجنبية بنوعيتها وكلفتها وأسعارها وزيادة أرباحها من خلال تقليل الوحدات المعابة وتخفيض تكاليفها .

د- الاهتمام بطلبات العملاء إذ أصبحت النوعية بمفهومها المعاصر إنها تلبي طلبات ورغبات المستهلك وتوقعاته من حيث الأداء، السمات، المعولية، المتانة، توفر الصيانة والجمالية.

هـ- بناء قدرات اقتصادية تنافسية ونقل التقنيات الحديثة وتوظيفها في العمليات الانتاجية وتقديم الخدمات من خلال الارتقاء بالجهود العلمية والتطبيقية.

و- تطبيق برنامج تدريبي وتعريفي متكامل لكافة المنتسبين في المؤسسات الصناعية الانتاجية والخدمية على موضوع ادارة الجودة الشاملة وفوائد الحصول على شهادة الايزو وأهميتها ضمن تداعيات المرحلة، وظهور المنظمات الاقتصادية كمنظمة التجارة الدولية والتي تسعى لإلغاء الحماية للصناعات الوطنية، وفتح الأسواق على دول العالم الموقعة على الاتفاقية وحرية التجارة الدولية بلا قيود وتعريفهم بان بقاء المنتجات الوطنية غير مضمون ضمن هذه التحديات.



ا: الكتب العربية:

- 1- اورليش، بيك، "ماهي العولمة" ترجمة أبو العيد دودو، منشورات الجمل، ط1، كولونيا، ألمانيا.
 - 2- أبو صقر، كامل، "العولمة التجارية والإدارية والقانونية رؤية إسلامية" بيروت، 2000.
 - 3- التويجري، عبد العزيز بن عثمان "الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي" المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة، أيسلو، 1997.
 - 4- عبد الوهاب، عثمان، "تحديات العولمة الاقتصادية" هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، 2002.
 - 5- قدار، طاهر رجب "المدخل لإدارة الجودة الشاملة" دمشق، دار الحصاد، 1998.
 - 6- عبد الرحيم سليمان، عبد العزيز، "التبادل التجاري، الأسس: العولمة والتجارة الالكترونية"، ط2004، 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ثانيا الندوات والمؤتمرات:
- 1- شاهد، يوسف "العولمة والتحديات التي تواجه البلدان النامية" ندوة العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000.
 - 2- وليد، احمد محمد "الاقتصاد العربي والعولمة" بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق، 2002.
 - 3- خرابشة، عبد، "منظمة التجارة العالمية ومهنة تدقيق الحسابات.. الآفاق والتحديات" المؤتمر العلمي الحادي عشر حول التعليم المحاسبي في الوطن العربي وتحديات المستقبل، عمان، 1997.

الكتب الأجنبية:

- 1-Evans، James R."Applie production & operations management" West publishing co., New York, 1996.
- 2-Rend & Hiezer,"production & operations management"1987.
- 3-Russel, Robertas Bernard w.Tayler,"production & operations management is focusing on quality&comptitiveness", 1995.